

## تقييم التقدم المحرز بشأن النقاط المرجعية الرئيسية المحددة في الفقرة 2 من القرار 2577 (2021)

### تقرير الأمين العام

#### أولاً - مقدمة

1 - فرض مجلس الأمن بموجب قراره 2428 (2018) حظراً على توريد الأسلحة يسري على إقليم جنوب السودان بكامله. وجدد المجلس في قراره 2633 (2022) تدابير حظر توريد الأسلحة حتى 31 أيار/مايو 2023، ولكنه أعرب مجدداً عن استعداده لاستعراضها من خلال جملة أمور منها تعديل تلك التدابير أو وقفها أو رفعها تدريجياً في ضوء التقدم المحرز في ما يتعلق بالنقاط المرجعية الرئيسية المحددة في الفقرة 2 من القرار 2577 (2021). ويقدم هذا التقرير عملاً بالفقرة 5 من القرار 2633 (2022)، التي طلب المجلس فيها إلى الأمين العام أن يجري، بالتشاور الوثيق مع بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان وفريق الخبراء المعني بجنوب السودان، في موعد أقصاه 15 نيسان/أبريل 2023، تقييماً للتقدم المحرز في استيفاء النقاط المرجعية الرئيسية.

2 - وتلبية لذلك الطلب، قام فريق تقييم من الأمانة العامة بزيارة جنوب السودان في الفترة الممتدة من 27 شباط/فبراير إلى 3 آذار/مارس 2023. وأثناء الزيارة، أجرى فريق التقييم مشاورات مع ممثلي حكومة جنوب السودان، بما يشمل وزارة الشؤون الجنسانية وشؤون الطفل والرعاية الاجتماعية، ووزارة الدفاع وشؤون قدامى المحاربين، ووزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي، ووزارة الداخلية، ووزارة العدل، ومجلس الدفاع المشترك، والآلية المشتركة للتحقق والرصد، والمفتش العام للشرطة، ومكتب أمن المجتمعات المحلية ومراقبة الأسلحة الصغيرة (وزارة الداخلية)، ورئيس لجنة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في جنوب السودان. كما تشاور الفريق مع أعضاء من المجتمع المدني في جنوب السودان (بما في ذلك بعض المنظمات النسائية والدينية)؛ واللجنة المشتركة للرصد والتقييم المُعاد تشكيلها؛ وآلية الرصد والتحقق من وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية؛ وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان؛ وأعضاء فريق الأمم المتحدة القطري، بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ودائرة الأعمال المتعلقة بالألغام؛ وأعضاء السلك الدبلوماسي الموجود في جوبا، بمن فيهم ممثلو المجموعة الثلاثية التي تضم المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا



الشمالية والنرويج والولايات المتحدة الأمريكية؛ وكذلك ممثلين عن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. كما زار فريق التقييم مركز تدريب تابع لجهاز الشرطة الوطنية في الرجاف بولاية وسط الاستوائية في 3 آذار/مارس 2023.

3 - وفي نيويورك، أجريت مشاورات مع أعضاء لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 2206 (2015) بشأن جنوب السودان، وإدارة عمليات السلام (بما في ذلك مكتب سيادة القانون والمؤسسات الأمنية) ومكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع. وأجريت مشاورات عن بُعد مع المبعوث الخاص للأمين العام للقرن الأفريقي وبعثة الاتحاد الأفريقي في جنوب السودان في الفترة التي سبقت الزيارة، وكذلك مع المبعوث الخاص للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية إلى جنوب السودان بعد تلك الزيارة. وبالإضافة إلى ذلك، استُفيد في إعداد هذا التقرير من المشاورات التي جرت مع فريق الخبراء المعني بجنوب السودان.

4 - وفي الفقرة 6 من القرار 2633 (2022)، طلب المجلس أيضاً إلى سلطات جنوب السودان أن تبلغ اللجنة، في موعد أقصاه 15 نيسان/أبريل 2023، بالتقدم المحرز بشأن النقاط المرجعية الرئيسية، ودعا سلطات جنوب السودان إلى الإبلاغ عما أُحرز من تقدم في تنفيذ الإصلاحات الواردة في الفقرة 3 من القرار 2577 (2021) (التي تتناول جملة أمور منها إصلاحات إدارة المالية العامة وآليات العدالة الانتقالية).

## ثانياً - السياق

5 - منذ التقييم السابق الذي أُجري في 3 أيار/مايو 2022 (S/2022/370)، استمر وقف إطلاق النار الدائم إلى حد كبير، لكنه تأثر بشدة بسبب أعمال العنف الجديدة المرتكبة على الصعيد دون الوطني والقبلي، ولا سيما في ولاية وارباب بين نهاية حزيران/يونيه وأيلول/سبتمبر 2022؛ وفي ولايتي أعالي النيل وجونقلي منذ آب/أغسطس 2022، حيث استمرت الاشتباكات بين فصليي كيت قوائق (قوات أقوليك الموالية للجنرال جونسون أولوني والقوات الموالية للجنرال سايمون فاتويتش دوال). وفي كانون الأول/ديسمبر 2022، أعربت بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، وبعثة الاتحاد الأفريقي في جنوب السودان، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، واللجنة المشتركة للرصد والتقييم المعاد تشكيلها، وأعضاء آخرون في المجتمع الدولي عن القلق من تصاعد أعمال العنف في ولاية أعالي النيل والأجزاء الشمالية من ولاية جونقلي. وفي أوائل العام 2023، اندلعت أعمال عنف مرتبطة برعي الماشية في ولاية وسط الاستوائية، وكذلك بين بعض القبائل الحدودية في ولاية شرق الاستوائية. وعلى مدى الأشهر الستة الماضية، أدى العنف القبلي، بما فيه العنف الجنسي والجنساني، إلى تشريد أكثر من 40 000 شخص في شمال ولاية جونقلي وولاية أعالي النيل. وفي هذا السياق المتّسم باستمرار هشاشته، واصلت بعثة الأمم المتحدة توثيق الانتهاكات والتجاوزات الخطيرة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني التي وقعت في أنحاء متفرقة من جنوب السودان، بما في ذلك أعمال القتل (1 600)، والإصابات (988)، وأعمال الاختطاف (501)، والعنف الجنسي المتصل بالنزاع (380) في عام 2022. وعلى الرغم من الخطوات المتخذة لمحاسبة الجناة، فإن الإفلات من العقاب لا يزال واسع الانتشار ويظل يمثل مشكلة خطيرة.

6 - وقد أُحرز بعض التقدم الإضافي منذ التقييم السابق الذي أُجري بشأن تنفيذ الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان. ففي كانون الأول/ديسمبر 2022، أقرّ رئيس جنوب السودان، سلفا كير ميارديت، تشريعات رئيسية ووقع عليها لتصبح قوانين، من ضمنها مشروع قانون عملية صياغة الدستور

(2022)؛ ومشروع قانون (تعديل) الدستور الانتقالي لجمهورية جنوب السودان لعام 2011 (2022)؛ ومشروع قانون (تعديل) جهاز الشرطة الوطنية لعام 2009 (2022)؛ ومشروع قانون (تعديل) الدائرة الوطنية للأحياء البرية لعام 2011 (2022)؛ ومشروع قانون (تعديل) دائرة السجون الوطنية لعام 2011 (2022)؛ ومشروع قانون دائرة الدفاع المدني الوطني (2022). وعلاوة على ذلك، أنشئت لجنة الإصلاح القضائي في 28 تموز/يوليه 2022 وظلت تعمل منذ ذلك الحين. ومِدَّت ولايتها لمدة 12 شهراً في كانون الثاني/يناير 2023. كما أُحرز بعض التقدم في إنشاء اثنتين من آليات المساءلة الثلاث التي دعا إليها الفصل الخامس من اتفاق السلام المنشط، وهما لجنة الحقيقة والمصالحة ولأم الجراح وهيئة التعويض وجبر الضرر.

7 - وفي 4 آب/أغسطس 2022، وقَّعت الأطراف في الاتفاق المنشط اتفاقاً بشأن خارطة الطريق لتحقيق نهاية سلمية وديمقراطية للفترة الانتقالية للاتفاق المنشط. وتمدّد خارطة الطريق الفترية الانتقالية لمدة 24 شهراً حتى 22 شباط/فبراير 2025. وقد أقرتها اللجنة المشتركة للرصد والتقييم المُعاد تشكيلها في 1 أيلول/سبتمبر 2022. وفي 21 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، اعتمدت الجمعية التشريعية الوطنية الانتقالية المُعاد تشكيلها تعديلاً للدستور الانتقالي لجمهورية جنوب السودان، لتدمج بذلك خارطة الطريق في الدستور الانتقالي. ومن المقرر الآن إجراء الانتخابات في كانون الأول/ديسمبر 2024. وفي 24 كانون الثاني/يناير 2023، تلقت بعثة الأمم المتحدة طلباً رسمياً من حكومة جنوب السودان للحصول على مساعدة انتخابية شاملة من الأمم المتحدة.

8 - وخلال رحلة السلام المسكونية إلى جنوب السودان بقيادة البابا فرانسيس في شباط/فبراير 2023، أعلن الرئيس كير استئناف محادثات السلام التي توسَّطت فيها جمعية سانت إيجيديو بين حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية المنشطة والأطراف غير الموقعة على اتفاق السلام المنشط. واستؤنفت محادثات السلام في روما في 21 آذار/مارس 2023 ولكنها أُجِّلت على الفور حتى 8 أيار/مايو لأن الأطراف لم تتمكن من الاتفاق على جدول أعمال للمناقشات.

9 - وفي 3 آذار/مارس 2023، أعفى الرئيس كير وزيرة الدفاع وشؤون قدامى المحاربين، أنجلينا تيني، ووزير الداخلية، محمود سليمان أفوك، من مهامهما. كما قام الرئيس بتبديل وزارة الدفاع وشؤون قدامى المحاربين، التي يسيطر عليها الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان، ليتولاها الجناح الحاكم في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان، ووزارة الداخلية من الجناح الحاكم في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان ليتولاها الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان. وفي 4 آذار/مارس، أصدر النائب الأول للرئيس ورئيس الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان، ريباك مشار، بياناً أدان فيه "عزل" أنجلينا تيني "من جانب واحد" وتبديل الوزارتين باعتباره انتهاكاً للاتفاق المنشط، ودعا إلى إعادتها إلى منصبها. وفي 10 آذار/مارس، التقى الرئيس كير بالنائب الأول للرئيس ريباك مشار، على الرغم من عدم التوصل إلى أي نتيجة ملموسة.

10 - وفي 12 و 13 آذار/مارس 2023، على التوالي، شجعت بعثة الاتحاد الأفريقي في جنوب السودان والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان "الأطراف على الحفاظ على التعاون الجماعي والمشاورة المستمرة وبناء توافق الآراء"، بينما حلَّ بجوبا وقد رفيع المستوى من إثيوبيا والسودان، بقيادة رئيس وزراء إثيوبيا أبيي أحمد، للعمل مع قادة جنوب السودان بشكل منفصل على حل الأزمة. وفي 26 آذار/مارس، عيّن الرئيس كير تشول طون بالوك، من الجناح الحاكم في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان، وزيراً للدفاع وشؤون قدامى المحاربين. ورداً على ذلك، في

30 آذار/مارس، أرسل النائب الأول للرئيس ريبك مشار رسالة إلى اللواء عبد الفتاح البرهان، رئيس مجلس السيادة الانتقالي في السودان والرئيس الحالي لجمعية رؤساء دول وحكومات الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، يطلب فيها من الهيئة "الفصل في هذه الانتهاكات الجسيمة التي تعرّض الاتفاق المنشط للخطر".

### ثالثاً - حظر توريد الأسلحة

11 - ثمة ثلاثة أنواع من الإعفاءات من حظر توريد الأسلحة نص عليها قرار مجلس الأمن 2428 (2018)، هي: الإعفاءات المرهونة بموافقة اللجنة؛ والإعفاءات التي تستلزم توجيه إخطار مسبق إلى اللجنة؛ والإعفاءات الدائمة التي لا تتطلب الحصول على موافقة مسبقة من اللجنة أو توجيه إخطار مسبق إليها. ولا توجد إعفاءات تستثني الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة في جنوب السودان من أحكام حظر توريد الأسلحة، إذ يُحظر إمداد أيّ منها بالأسلحة من أيّ مصدر كان. ومنذ فرض حظر توريد الأسلحة، قدّمت الدول الأعضاء إلى اللجنة ما مجموعه 11 طلباً للحصول على إعفاء، صدرت الموافقة على 10 منها، وقدّم ما مجموعه 24 إخطاراً إلى اللجنة. وكانت جميع طلبات الإعفاء العشرة عبارة عن طلبات لتوريد أو بيع أو نقل أسلحة وما يتصل بها من أعتدة، بالإضافة إلى التدريب التقني والمساعدة التقنية، وذلك لغرض وحيد هو دعم تنفيذ شروط الاتفاق المنشط.

12 - وفي أعقاب اتخاذ القرار 2633 (2022)، خفّف مجلس الأمن حظر توريد الأسلحة حيث قرّر عدم سريان تدابير حظر توريد الأسلحة على توريد أو بيع أو نقل المعدات العسكرية غير الفتاكة، وذلك لغرض وحيد هو دعم تنفيذ شروط الاتفاق المنشط، حسبما أبلغت به مسبقاً للجنة. وفي كانون الأول/ديسمبر 2022، قدم جنوب السودان، الذي أذن له في المبادئ التوجيهية للجنة بتقديم طلبات الإعفاء والإخطارات، إخطاره الأول إلى اللجنة بشأن توريد أزياء عسكرية من تركيا.

13 - وواصل كل من الحكومة الانتقالية المنشطة والاتحاد الأفريقي الدعوة إلى رفع حظر توريد الأسلحة. ففي 22 أيلول/سبتمبر 2022، دعا نائب الرئيس حسين عبد الباقي أكول أفاني "المجتمع الدولي، والأمم المتحدة على وجه الخصوص، إلى إعادة النظر في الجزاءات الفردية والمحددة الأهداف وتدابير حظر الأسلحة المفروضة على [جنوب السودان]، من أجل تمكينه من استكمال الأحكام المتبقية من اتفاق السلام المبنية في خارطة الطريق الجديدة". وفي 30 تشرين الثاني/نوفمبر، دعا الرئيس كير إلى رفع حظر توريد الأسلحة. وتكررت هذه الدعوات على لسان وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي بالنيابة، دنق داو دنق، ووزير الإعلام، مايكل ماكوي لويث، في 1 نيسان/أبريل 2023. وفي غضون ذلك، في 2 آذار/مارس 2023، أوضح وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي آنذاك، ماييك آبي دنق، أن الجزاءات المحددة الأهداف وتدابير حظر توريد الأسلحة أعاققت جهود حكومته لفرض سيادة القانون وحماية مواطنيها من انتهاكات حقوق الإنسان، واستتباب السلم والأمن والاستقرار. وبالإضافة إلى ذلك، كرر مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، في بيان أصدره في 28 شباط/فبراير 2023، مناقشته المجتمع الدولي رفع حظر توريد الأسلحة والجزاءات الأخرى المفروضة على جنوب السودان من أجل تسهيل التنفيذ الناجح لما تبقى من جوانب الاتفاق المنشط، بما في ذلك نشر القوات الموحدة اللازمة<sup>(1)</sup>.

(1) الاتحاد الأفريقي، البيان (2023) PSC/PR/COMM.1141.

## رابعاً - التقدم المُحرز بشأن النقاط المرجعية الرئيسية المحددة في الفقرة 2 من القرار 2577 (2021)

التقدم المُحرز بشأن النقطة المرجعية (أ): إنجاز حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية المنشطة المراحل

1 و 2 و 3 من عملية الاستعراض الاستراتيجي للدفاع والأمن الواردة في الاتفاق المنشط

14 - اتخذت حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية المنشطة مزيداً من الخطوات في ما يتعلق بوضع وصياغة مختلف النتائج المطلوبة في إطار الاستعراض الاستراتيجي للدفاع والأمن. ومنذ التقييم السابق الذي أُجري في 3 أيار/مايو 2022 (S/2022/370)، عقد مجلس الاستعراض الاستراتيجي للدفاع والأمن المنشط أربع حلقات عمل إضافية بدعم من اللجنة المشتركة للرصد والتقييم المعاد تشكيلها وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، لأغراض من بينها إتمام الاستعراض الاستراتيجي للدفاع والأمن وإطار السياسة الأمنية وسياسة الدفاع المنقحة، وكلها وثائق مطلوبة للمرحلة 1 من عملية الاستعراض الاستراتيجي للدفاع والأمن. وقد اكتملت الآن صياغة جميع الوثائق الثلاث.

15 - وأكد ممثلو الحكومة الانتقالية المنشطة أن مشروع السياسة الدفاعية المنقحة يشمل تحليل القدرات العملياتية التي سيحتاجها الجيش الوطني وقوات الأمن الأخرى لمواجهة التحديات الأمنية العسكرية وغير العسكرية المبينة في تقييم الأمن الاستراتيجي، بالإضافة إلى مجموعة النماذج الاستراتيجية التي تحدّد مستوى الموارد البشرية والمعدات والتدريب اللازم لتطوير الجيش بحيث يكون قادراً على الاستجابة لأولويات الدفاع والأمن، والآثار المالية المرتبطة بها (كلاهما من نتائج المرحلة 2، وفقاً للاتفاق المنشط). ووفقاً للاتفاق المنشط، يجب تقديم النماذج إلى المسؤولين الرئيسيين لتقييمها واعتمادها، وسيقرر المسؤولون الرئيسيون النموذج أو مجموعة النماذج التي تلي احتياجات البلد بشكل أفضل.

16 - وينبغي بعد ذلك إدراج نتائج استعراض المسؤولين الرئيسيين في كتاب أبيض عن الدفاع والأمن وفي خارطة طريق لإحداث تغيير جذري في قطاع الأمن (كلاهما من نتائج المرحلة 3). ووفقاً لممثلي الحكومة الانتقالية المنشطة الذين استشارهم فريق التقييم، فقد تم الانتهاء من وضع مشروع الكتاب الأبيض وخارطة الطريق وستتم مناقشتها خلال حلقة عمل مقبلة. غير أن محاورين آخرين استشارهم فريق التقييم أعربوا عن رأيهم بأن مشروع الكتاب الأبيض لا يزال في مرحلة أولية وسيطلب مزيداً من الاستعراض على يد خبراء متخصصين. ووفقاً للاتفاق المنشط، ينبغي أن يوافق مجلس الوزراء على الكتاب الأبيض وخارطة الطريق، ثم يوافق عليهما المجلس التشريعي الوطني الانتقالي.

التقدم المُحرز بشأن النقطة المرجعية (ب): تشكيل حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية المنشطة هيكلًا قيادياً موحداً للقوات الموحدة اللازمة، وتدريب تلك القوات وتخريبها وإعادة نشرها، وتخصيص حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية المنشطة موارد كافية للتخطيط وتنفيذ إعادة نشر القوات الموحدة اللازمة

17 - أُحرز تقدم مطرد في عملية توحيد القوات. ففي الفترة ما بين 30 آب/أغسطس 2022 و 14 كانون الثاني/يناير 2023، قامت الحكومة الانتقالية المنشطة بتخريج ما يقرب من 53 000 من جنود القوات الموحدة اللازمة. وقد جرت عمليات التخريج في آب/أغسطس 2022 (26 184 جندياً في جوبا ومريدي وتوريت بمنطقة الاستوائية الكبرى)؛ وأيلول/سبتمبر 2022 (1 007 جنود في بور بولاية جونقلي)؛ وتشيرين الثاني/نوفمبر 2022 (13 491 جندياً في واو وبحر الغزال و 1 366 جندياً في موم بولاية الوحدة

و 9 958 جندياً في ملكال بولاية أعالي النيل). وكان تخريج 601 3 جندياً في 14 كانون الثاني/يناير 2023 في بانتيو بولاية الوحدة إيداناً بانتهاء المرحلة الأولى من تدريب وتدريب القوات الموحدة اللازمة. وبحسب مجلس الدفاع المشترك، فإن القوات الموحدة اللازمة التي تخرجت خلال المرحلة الأولى ضمت عناصر من الجيش والشرطة وجهاز الأمن الوطني ودائرة الأحياء البرية ودائرة السجون ودائرة الدفاع المدني.

18 - وزود فريق التقييم ببيانات جزئية فقط عن عدد النساء من بين 53 000 جندي متخرج. ووفقاً لآلية آلية الرصد والتحقق من وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية، كانت هناك 49 امرأة من بين الجنود المتخرجين في موم بولاية الوحدة، وتخرجت 120 امرأة من بين هؤلاء الجنود في مريدي بولاية غرب الاستوائية، بينما شكلت النساء نسبة 35 في المائة من المتخرجين البالغ عددها 13 491 في واو بولاية غرب بحر الغزال. وبالمثل، لم يزود فريق التقييم بتفاصيل عن عدد الأفراد الذين تم فرزههم وأوصي بمشاركتهم في برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وفقاً للفصل الثاني من الاتفاق المنشط.

19 - وما زال يتعين نشر جميع العناصر المتخرجة. ووفقاً لمجلس الدفاع المشترك، نُشرت سرية واحدة في نادابال بمقاطعة كويتا الشرقية في ولاية شرق الاستوائية؛ وكتيبة واحدة في منطقة أبيي الإدارية؛ وسريتان في مقاطعة ياي بولاية وسط الاستوائية. ومع ذلك، لم تتحقق من عمليات النشر هذه للجنة المشتركة للرصد والتقييم المعاد تشكيلها أو آلية الرصد والتحقق من وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية. وفي 3 نيسان/أبريل 2023، نُشر 300 جندي متخرج في غوما، بجمهورية الكونغو الديمقراطية، كجزء من القوة الإقليمية لجماعة شرق أفريقيا. وكان هؤلاء جزءاً من 750 جندياً وعد جنوب السودان بتوفيرهم لحفظ السلام في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية.

20 - وأثارت حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية المنشطة مسألة حظر توريد الأسلحة مرة أخرى باعتبارها عائقاً يحول دون نشر القوات الموحدة اللازمة، حيث قالت إن الجنود المتخرجين سيلزم تسليحهم. غير أن محاورين آخرين أعربوا عن رأيهم بأن ثمة مجموعة من العوامل التي أعاققت نشر القوات الموحدة، من ضمنها الافتقار إلى الموارد الكافية التي تخصصها الحكومة لتخطيط عمليات إعادة الانتشار وتنفيذها. وأشار مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في تقريره عن بعثته الميدانية السابعة الموفدة إلى جنوب السودان، في الفترة من 22 إلى 25 شباط/فبراير 2023، إلى أن نشر القوات الموحدة اللازمة قد "توقف بسبب نقص الموارد اللازمة التي تشمل الموارد المالية والمادية، بما فيها الأسلحة، وكذلك الدعم اللوجستي". وبالإضافة إلى ذلك، اعتبر العديد من المحاورين أنه لا تلزم أسلحة إضافية.

21 - وعزا بعض المحاورين أيضاً التأخير في نشر جنود المرحلة الأولى المتخرجين إلى التأخير في الموازنة بين الرتب القيادية المتوسطة والدنيا. ففي حين اتفق على هيكل القيادة الموحد الرفيع المستوى في نيسان/أبريل 2022 وعين كبار الضباط، لم يتفق بعد على القادة من الرتب المتوسطة والدنيا. وفي 10 شباط/فبراير 2023، أمرت الحكومة الانتقالية المنشطة بالإسراع في تشكيل الرتب الوسطى ضمن قوات الأمن. وأمر رؤساء الآليات الأمنية أيضاً بتقديم خطط الانتشار السريع للمرحلة الأولى من القوات الموحدة اللازمة لتوافق عليها الرئاسة، بناءً على نسبة التعيين المتفق عليها البالغة 60 في المائة للجنح الحاكم في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان، و 30 في المائة للجنح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان، و 10 في المائة لتحالف المعارضة في جنوب السودان. وفي 25 آذار/مارس، أعلن أنه سيمنح 139 منصباً برتبة لواء وعميد للمعارضة (106 للجنح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان و 33 لتحالف المعارضة في جنوب السودان)، بينما

حُصص 211 منصباً للجناح الحاكم في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان. ووقت تقديم هذا التقرير، لم تكن قد قَدِّمَت لا خطط النشر ولا أسماء الذين عَيَّنوا لشغل تلك المناصب.

22 - وعلى الرغم من التأخير في عملية النشر، تعمل الحكومة الانتقالية المنشئة بالفعل على إعداد المرحلة الثانية من تدريب القوات الموحدة اللازمة وتدريبها وإعادة نشرها. وأبلغ مجلس الدفاع المشترك فريق التقييم أن اللجنة العسكرية المشتركة لوقف إطلاق النار واللجنة الأمنية الانتقالية المشتركة تعيدان تقييم مواقع التجميع ومراكز التدريب. وعلى الرغم من عدم وضوح عدد الجنود الإضافيين الذين سيتم تدريبهم وتدريبهم خلال المرحلة الثانية، فإن إعادة تجميع القوات ونقلها من مواقع التجميع إلى مراكز التدريب ستبدأ بمجرد تخصيص الحكومة الأموال اللازمة عن طريق اللجنة الوطنية الانتقالية. ومع ذلك، فإن التأخير في نشر جنود المرحلة الأولى المتخرجين سيؤثر على بداية المرحلة الثانية، حيث لم يغادر الجنود المتخرجون بعدُ معظم مواقع التدريب. وشدد العديد من المحاورين أيضاً على عدم حدوث تحسُّن كبير في ظروف مواقع التجميع ومراكز التدريب. فالحالة لا تزال متردية، حيث يكاد ينعدم الطعام أو الدواء في غالبية المواقع. وعلاوة على ذلك، كانت الفيضانات قد أجبرت على نقل بعض مواقع التجميع ومراكز التدريب إلى مناطق أخرى. ولاحظ فريق التقييم، خلال زيارته لمركز تدريب الشرطة في الرجاف في 3 آذار/مارس 2023، أن المركز قد تضرر بسبب قيود لوجستية، من بينها نقص المياه والكهرباء وإمدادات أخرى.

التقدم المُحرز بشأن النقطة المرجعية (ج): إحراز حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية المنشئة تقدماً في وضع وتنفيذ عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ولا سيما وضع وتنفيذ خطة لجمع الأسلحة الثقيلة الطويلة والمتوسطة المدى والتخلص منها، ووضع خطة محددة زمنياً لنزع السلاح من جميع المناطق المدنية بشكل كامل ويمكن التحقق منه

23 - لم يُحرز أي تقدم في ما يتعلق بعملية نزع سلاح وتسريح وإعادة إدماج الأفراد الذين تبينت أهليتهم للخدمة في القوات الموحدة اللازمة. وحتى الآن، لم تتمكن لجنة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في جنوب السودان من تنفيذ أي برنامج عمل أو أنشطة برنامجية بسبب افتقارها إلى التمويل بشكل رئيسي. ولم تتخذ الحكومة الانتقالية المنشئة بعد قراراً بشأن الاستراتيجية وخطة التنفيذ والميزانية التقديرية التي تم تقديمها في عام 2020 عن طريق اللجنة الوطنية الانتقالية. ودعا مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي واللجنة المشتركة للرصد والتقييم المُعاد تشكيلها، في 28 شباط/فبراير و 30 آذار/مارس 2023، على التوالي، الحكومة الانتقالية المنشئة إلى التعجيل بتعبئة التمويل والدعم السياسي اللازمين لعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، لأنها عنصر أساسي في توحيد القوات.

24 - ووفقاً لعدد من المحاورين الذين استشارهم فريق التقييم، أُجريت عملية الفرز للحسم في أهلية الأفراد للتخرج وإعادة النشر أو التسريح في مراكز التدريب، وليس في مواقع التجميع والتكنات. ونتيجة لذلك، كانت البيانات التي جمعتها اللجنة الأمنية الانتقالية المشتركة غير متناسقة ولا يزال العدد الإجمالي للأشخاص المؤهلين للتسريح وإعادة الإدماج غير معروف. وعلاوة على ذلك، لا يزال الأفراد المؤهلون للتسريح وإعادة الإدماج يشغلون مراكز التدريب. وتجنباً لحدوث حالة مماثلة خلال المرحلة الثانية، أبلغ ممثلو حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية المنشئة فريق التقييم بأن عملية الفرز للحسم في أهلية الأفراد ستجري في مواقع التجميع والتكنات.

25 - وعلى النحو المشار إليه في التقرير التقييمي السابق (S/2022/370)، في محاولة للتصدي للمخاطر الناجمة عن عدم إجراء عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، يدعم المجتمع الدولي العديد من المشاريع بالتنسيق مع لجنة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ومكتب جنوب السودان لأمن المجتمعات المحلية ومراقبة الأسلحة الصغيرة. وهي تشمل مشروعاً لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي يتوخى منه بناء مركز لإعادة إدماج المقاتلين السابقين في ولاية وسط الاستوائية لإعدادهم لإعادة اندماجهم الاقتصادي ومساعدتهم على التعافي من الصدمات.

26 - وفي ولاية البحيرات، ينفذ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مبادرة للحد من العنف المجتمعي لمساعدة مكتب الأمن المجتمعي ومراقبة الأسلحة الصغيرة في أنشطة نزع السلاح الطوعي للمدنيين. ويهدف المشروع إلى الوصول إلى 250 أسرة معيشية تقوم طواعية بتسليم أسلحتها مقابل الحصول على حزمة دعم. ويستهدف المشروع المجتمعات المحلية وليس بالضرورة المقاتلين السابقين على وجه التحديد.

27 - وفي أعقاب قرار اتخذه الفريق العامل التقني المشترك المعني بالحد من العنف المجتمعي ويقضي بالتركيز على المقاتلين السابقين المنحدرين من واو بولاية غرب بحر الغزال، وأجزاء من تونج بولاية واراب، أجرت لجنة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج تقييماً في حزيران/يونيه 2022، بدعم تقني من بعثة الأمم المتحدة، وذلك بهدف جمع المعلومات اللازمة لتصميم مشروع للحد من العنف المجتمعي. وأطلق مشروع تجريبي مدته عام واحد في 30 كانون الثاني/يناير 2023 في واو بقيادة لجنة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. ويهدف إلى الجمع بين 250 من المقاتلين السابقين و 250 من أفراد المجتمع لتعزيز التعايش السلمي من خلال إعادة الإدماج الاجتماعي - الاقتصادي، بما في ذلك التدريب المهني وخطط المنح الصغرى.

28 - وختاماً، لم يُحرز أي تقدم في وضع خطة جمع الأسلحة الثقيلة الطويلة والمتوسطة المدى والتخلص منها، ولا في وضع خطة محددة زمنياً لنزع السلاح على نحو كامل وقابل للتحقق في جميع المناطق المدنية. وفي ما يتعلق بهذه الخطة الأخيرة، أبلغت آلية الرصد والتحقق من وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية فريق التقييم بأن 12 من 42 مركزاً مسجلة على أنها تشغلها القوات المسلحة في جميع أنحاء البلاد في كانون الثاني/يناير 2019 كانت لا تزال مشغولة حتى وقت كتابة هذا التقرير.

**التقدم المُحرز بشأن النقطة المرجعية (د): إحراز قوات الدفاع والأمن في جنوب السودان تقدماً في إدارة مخزوناتا الحالية من الأسلحة والذخيرة على نحو سليم، بوسائل منها إعداد الوثائق والبروتوكولات وأنشطة التدريب اللازمة لتسجيل الأسلحة والذخيرة وتخزينها وتوزيعها وإدارتها**

29 - لم يُحرز منذ التقرير التقييمي السابق أي تقدم في الإدارة السليمة لمخزونات الأسلحة والذخيرة الموجودة. وينص الاتفاق المنشط على أنه يجب خلال الفترة السابقة على الفترة الانتقالية تقديم قوائم بأعداد القوات إلى آلية الرصد والتحقق من وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية واللجنة العسكرية المشتركة لوقف إطلاق النار. ويجب أن تتضمن تلك القوائم حجم القوات والأسلحة والمعدات والذخيرة (بعد 14 يوماً بعد توقيع الاتفاق المنشط). وينص الاتفاق المنشط كذلك على أن جمع الأسلحة الثقيلة الطويلة والمتوسطة المدى يجب أن يتم في غضون 45 يوماً بعد توقيع الاتفاق.

30 - ويسود جو من انعدام الثقة بين الأطراف، مما يؤدي إلى الحد من الشفافية بشكل كبير في ما يتعلق بكمية ونوع ومكان الأسلحة والذخيرة الموجودة بين أيدي مختلف القوات، بما فيها القوات النظامية. وحتى

الآن، لم تسجل اللجنة العسكرية المشتركة لوقف إطلاق النار أي أسلحة وتخزينها على النحو المتوخى في الاتفاق المنشط. ولم يعلن أي من الأطراف الموقعة عن أسلحته، بما فيها الأسلحة الثقيلة الطويلة والمتوسطة المدى، لآلية الرصد والتحقق من وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية. ووصل معظم الجنود إلى مراكز التدريب بدون أسلحة ولا يتضح مآل الأسلحة التي كانت بحوزتهم قبل دخولهم مواقع التدريب. وأبلغ فريق التقييم بأنه من أجل تذليل هذه الصعوبة، من المتوقع أن يأتي الجنود الذين يدخلون مواقع التدريب في المرحلة الثانية من تدريب القوات الموحدة اللازمة بأسلحتهم. ولم يتمكن فريق التقييم من تأكيد ما إذا كان يجري وضع خطط لوسم هذه الأسلحة وتسجيلها.

31 - وما زال التحدي الآخر يتمثل في العدد الهائل من الأسلحة الموجودة بين أيدي المدنيين. ولا يزال حصول المدنيين دون ضوابط على الأسلحة الصغيرة والذخيرة مصدر قلق بالغ، حيث ساهم انتشار الأسلحة الصغيرة في زيادة العنف القبلي في أجزاء مختلفة من البلد. وأثبتت حملات نزع السلاح في بعض المجتمعات المحلية، مثل تلك التي تمت في مقاطعة تونج الشمالية بولاية وارب بين أيار/مايو وتموز/يوليه 2022، أنها مثيرة للجدل وذات تأثير محدود، حيث قاومت المجتمعات المحلية بعنف جهود نزع السلاح، مما أدى إلى وقوع إصابات في صفوف المدنيين والأفراد النظاميين.

32 - وطلب فريق التقييم الحصول على أي معلومات عن مستودعات الأسلحة الجديدة أو تجديدها، ولكنه لم يتلق أي معلومات. وفي رسالة مؤرخة 28 شباط/فبراير 2023 موجهة إلى الممثل الخاص للأمم المتحدة في جنوب السودان، طلب مكتب المفتش العام لجهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان أن تزود بعثة الأمم المتحدة لجهاز الشرطة الوطنية بما يلزمه من مساعدة تقنية وتمويل لبناء منشأة من أحدث طراز لتخزين الأسلحة والذخائر والمعدات الأخرى الحديثة. وستضم المنشأة مرافق تدريب لضباط الشرطة وسيدبرها متخصصون مدربون لضمان سلامة المعدات وأمنها.

33 - وفي الفترة من 8 إلى 17 آذار/مارس 2023، شارك اثنان من كبار المسؤولين من جهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان ومسؤول واحد من قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان في حلقة عمل عن الأمن المادي وإدارة المخزونات، نظمها في نيروبي مركز بون الدولي لتحويل الموارد العسكرية إلى الأغراض المدنية والمركز الإقليمي المعني بالأسلحة الصغيرة الموجود مقره في نيروبي. وركزت حلقة عمل مماثلة عقدت في الفترة من 5 إلى 9 كانون الأول/ديسمبر 2022 على بناء القدرات من أجل الإدارة الفعالة للذخيرة في جميع مخزونات الذخيرة الوطنية. وشارك في هذا الحدث مسؤول رفيع المستوى من كل من دائرة الأحياء البرية، وجهاز الشرطة الوطنية، وقوات الدفاع الشعبي، وإدارة الهجرة.

34 - وكما جاء في التقرير التقييمي السابق، فبعد أن وقّع جنوب السودان على بروتوكول نيروبي لمنع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في منطقة البحيرات الكبرى والقرن الأفريقي ومراقبتها والحد منها في تشرين الثاني/نوفمبر 2011، حصل مكتب أمن المجتمعات المحلية ومراقبة الأسلحة الصغيرة على ثلاث آلات إلكترونية لوسم أسلحة (اثنتان في عام 2011 وواحدة في عام 2014). ومع ذلك، لم تتم أي عملية وسم منذ توقيع الاتفاق المنشط. وبالمثل، فإن آلة تدمير الأسلحة (كسارة الأسلحة) الممنوحة لجنوب السودان بناء على توصية المركز الإقليمي المعني بالأسلحة الصغيرة لم تُستخدم منذ تسلّمها رسمياً في 28 شباط/فبراير 2022.

35 - وأوصى فريق الخبراء المعني بجنوب السودان في تشرين الثاني/نوفمبر 2020 ونيسان/أبريل 2021 بأن يطلب مجلس الأمن إجراء تقييم مستقل لأداء الحكومة الانتقالية المنشطة من حيث إدارة مخزونات الأسلحة. وفي ما يتعلق بهذه المسألة، بدأت في عام 2022 مناقشات أولية بين مكتب أمن المجتمعات المحلية ومراقبة الأسلحة الصغيرة ومعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح.

**التقدم المحرز بشأن النقطة المرجعية (هـ): تنفيذ خطة العمل المشتركة للقوات المسلحة بشأن التصدي للعنف الجنسي المتصل بالنزاع، مع التركيز على تدريب قوات الدفاع والأمن وتوعيتها ومحاسبتها والإشراف عليها**

36 - في خضم استخدام أطراف النزاع للعنف الجنسي بلا هوادة كسلاح حرب، أُحرز بعض التقدم في تنفيذ خطة العمل المشتركة للقوات المسلحة بشأن التصدي للعنف الجنسي المتصل بالنزاع، والتي تتألف من ست ركائز رئيسية، هي: (1) تعميم مراعاة الاعتبارات المتعلقة بالعنف الجنسي في الترتيبات الأمنية المنصوص عليها في الاتفاق المنشط؛ (2) والاتصال الخارجي والتوعية؛ (3) والتدريب والتوعية والتثقيف؛ (4) والمساءلة والرقابة؛ (5) وحماية الضحايا والشهود والجهات الفاعلة القضائية؛ (6) والرصد والتقييم والإبلاغ. ولا تزال هناك تحديات كبيرة في مجالات المساءلة وتوافر الموارد المالية الكافية لتنفيذ خطة العمل المشتركة.

37 - وفي مجال التدريب والتوعية والتثقيف (الركيزة 3)، قامت لجنة التنفيذ المشتركة التي تتألف من 11 من كبار المسؤولين في قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان والجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان وتحالف المعارضة في جنوب السودان، وتعمل بتفويض من مجلس الدفاع المشترك للإشراف على تنفيذ خطة العمل المشتركة، بزيارات لخمسة مراكز تدريب في عام 2022 لعقد جلسات توعية لفائدة أفراد القوات المتخرجين بشأن منع العنف الجنسي في حالات النزاع والتصدي له. وقام أعضاء لجنة التنفيذ المشتركة بزيارات إضافية لمركزي التدريب في قوروم والرجاف في 23 و 24 آب/أغسطس 2022، على التوالي، وذلك لتذكير الخريجين بعدم التسامح مطلقاً مع جرائم العنف الجنسي المتصل بالنزاع.

38 - وفي الفترة من 13 إلى 15 آذار/مارس 2023، نظمت بعثة الأمم المتحدة حلقة عمل تدريبية في جوبا لفائدة أعضاء جهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان في لجنة التنفيذ المشتركة، وجهات التنسيق التابعة لهم في الولايات، بشأن خطة عمل جهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان في مجال التصدي للعنف الجنسي المتصل بالنزاع. وكان ضمن أهداف حلقة العمل تعزيز قدرة جهات التنسيق في الشرطة في ما يخص الإطار القانوني الوطني والدولي للقانون الإنساني، ومعايير ومبادئ حقوق الإنسان، ولا سيما تلك التي تحظر العنف الجنسي.

39 - وعلاوة على ذلك، نظمت لجنة التنفيذ المشتركة في الفترة من 3 إلى 5 نيسان/أبريل 2023، بدعم تقني من بعثة الأمم المتحدة، حلقة عمل تدريبية أساسية لفائدة ضباط من قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان، والجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان، وتحالف المعارضة في جنوب السودان من ولاية وسط الاستوائية. وكان ضمن الأهداف الرئيسية لحلقة العمل ما يلي: (أ) بناء وتعزيز قدرة المدربين والمعلمين على حظر العنف الجنسي المتصل بالنزاع والتصدي له؛ (ب) والتأكيد على محاسبة الجناة وحماية الناجين وإعادة تأهيلهم؛ (ج) ووضع خطط التدريب وتحديد المدربين الذين سيتولون

تكرار التدريب في وحداتهم، مما سيُسهم في قاعدة "عدم التسامح مطلقاً مع الإفلات من العقاب" في ما يخص جرائم العنف الجنسي (العنف الجنسي المتصل بالنزاع والعنف الجنسي والجنساني) في جنوب السودان.

40 - وفي ما يتعلق بجهود الوقاية الأخرى الواردة في الركيزة 3، بما في ذلك إعداد وبث الرسائل الصوتية والمرئية من قبل كبار المسؤولين، أشار الرئيس كير، عند مخاطبته الدفعة الأولى من خريجي القوات الموحدة اللازمة في جوبا في آب/أغسطس 2022، إلى رغبته في نزع سلاح المجتمعات المحلية من أجل وضع حد للعنف والقضاء على سرقة الماشية وتحسين الأمن وإنهاء العنف الجنسي. وبالإضافة إلى ذلك، في كانون الأول/ديسمبر 2022، عند مخاطبة القوات المنضمة إلى القوة الإقليمية لجماعة شرق أفريقيا لحفظ السلام في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، أمرها الرئيس كير بالتحلي بمستويات عالية من الأداء المهني وعدم ارتكاب أي جرائم، بما فيها العنف الجنسي.

41 - وفي ما يتعلق بالمساءلة والرقابة (الركيزة 4)، أنشأت مديرية القضاء العسكري التابعة لقوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان فريقاً متخصصاً في مجال العنف الجنسي المتصل بالنزاع في حزيران/يونيه 2022. ويتألف هذا الفريق من ستة قضاة عسكريين، من بينهم ثلاث نساء. وسيتلقى أعضاء الفريق تدريباً محدداً الأهداف من أجل الانتشار السريع في النقاط الساخنة للتحقيق في جرائم العنف الجنسي المتصل بالنزاع في جميع أنحاء جنوب السودان ومقاضاة مرتكبيها. وبالإضافة إلى ذلك، شاركت الجهات الفاعلة القضائية، بما في ذلك القضاة والمدعون العامون ومحامو الدفاع والمحققون وموظفو الشرطة والسجون، في برامج تدريبية ييسرتها بعثة الأمم المتحدة وتولت قيادتها، وذلك لبناء القدرة على التحقيق الفعال في قضايا العنف الجنسي ومقاضاة مرتكبيه والفصل فيها.

42 - وفي ما يتعلق بتعزيز درجة المساءلة، أُدين ثمانية أفراد في خمس قضايا تتعلق بالعنف الجنسي والجنساني في محاكمة عسكرية عامة أجرتها قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان في ياي بولاية وسط الاستوائية (أيار/مايو - حزيران/يونيه 2022). ومع ذلك، لم تتم إدانة أي من كبار الضباط في قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان. وفي مجال القضاء الجنائي المدني، أذانت المحكمة المتنقلة الخاصة المشتركة لولايتي غرب بحر الغزال وواراب (كانون الثاني/يناير - آذار/مارس 2022، وحزيران/يونيه 2022 وكانون الثاني/يناير - شباط/فبراير 2023) ومحكمة دورية بولاية غرب بحر الغزال (أيار/مايو - تموز/يوليه وأيلول/سبتمبر 2022 و آذار/مارس 2023) 17 شخصاً في 18 قضية تتعلق بالعنف الجنسي والجنساني.

43 - وتناولت الركيزة 4 من خطة العمل المشتركة أيضاً الأطر المؤسسية المتعلقة بتجنيد الأفراد العسكريين، بما في ذلك التدابير الرامية إلى تعزيز تجنيد النساء واستبقائهن، وهو أمر بالغ الأهمية لضمان المساواة بين الجنسين ومنع العنف الجنسي المتصل بالنزاع. وفي 13 أيار/مايو 2022، شكلت نساءً من جميع مؤسسات قطاع الأمن الشبكية النسائية لقطاع الأمن الوطني، وهي شبكة مسؤولة عن الدفاع عن حقوق النساء النظاميات واحتياجاتهن وتنسيق عمل جميع الشبكات النسائية المؤسسية الأخرى. ويقود الشبكة مجلس تنفيذي مؤلف من ستة أعضاء، يمثل كل عضو منهم مؤسسة واحدة في قطاع الأمن (الجيش، والشرطة، والأمن الوطني، ودائرة الأحياء البرية، ودائرة السجون، ودائرة الدفاع المدني). وقُبلت مديرة الشبكة مؤخراً لتتضم إلى عضوية مجلس الاستعراض الاستراتيجي للدفاع والأمن المسؤول عن التحضير لإصلاح قطاع الأمن في جنوب السودان، في إشارة إلى بدء سماع أصوات النساء النظاميات وبدء مراعاة القضايا الجنسانية في دوائر قطاع الأمن.

44 - وفي تموز/يوليه 2022، ساعدت بعثة الأمم المتحدة هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إنشاء ثلاث شبكات نسائية أخرى لقطاع الأمن (في قوة الدفاع الشعبي لجنوب السودان، وجهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان، ودائرة السجون الوطنية في جنوب السودان) وفقاً لمشروع صندوق بناء السلام بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني في إصلاح قطاع الأمن في جنوب السودان. وفي أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر 2022، سهلت البعثة إنشاء شبكتين إضافيتين من الشبكات النسائية لقطاع الأمن - دائرة الأحياء البرية ودائرة الدفاع المدني. وتتولى تدبير كل شبكة لجنة تنفيذية مؤلفة من تسعة أعضاء، تجتمع مرة واحدة على الأقل كل شهر.

45 - وعلى الرغم من التطورات المبينة أعلاه، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله. فمنذ التقرير التقييمي السابق، لم تقدّم حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية المنشّطة التمويل اللازم لعقد اجتماعات لجنة التنفيذ المشتركة. وقد عُقدت الاجتماعات الأربعة في حزيران/يونيه وأيلول/سبتمبر وكانون الأول/ديسمبر 2022، وفي شباط/فبراير 2023، بدعم من بعثة الأمم المتحدة. وبالمثل، دعمت البعثة اجتماع لجنة التنفيذ المشتركة مع الممثلة الخاصة للأمن العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع خلال زيارتها إلى جنوب السودان في تشرين الأول/أكتوبر 2022. وفي شباط/فبراير 2023، نظّم اجتماع للرصد والتقييم بدعم من وحدة مستشاري حماية المرأة في بعثة الأمم المتحدة لتزويد أعضاء لجنة التنفيذ المشتركة بالمفاهيم الأساسية والرئيسية للرصد والتقييم، وكذلك للإسراع في تنفيذ الأنشطة غير المنجزة ورسم الخطط لعام 2023.

## خامسا - الخلاصة

46 - لقد أحرزت حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية المنشّطة المزيد من التقدم في ضوء النقاط المرجعية (أ) و (ب) و (ج) المبينة في القرار 2577 (2021)، بدعم متواصل من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية واللجنة المشتركة للرصد والتقييم المُعاد تشكيلها والشركاء الإقليميين والدوليين الآخرين. ويشكل تخريج المجموعة الأولى من جنود القوات الموحدة اللازمة تطوراً جديراً بالترحيب، حيث إن نشر القوات الموحدة في جميع أنحاء البلاد شرطٌ مهم للنجاح في تنظيم انتخابات ذات مصداقية وشفافة وديمقراطية في كانون الأول/ديسمبر 2024. لذلك، أكرّر دعوة الحكومة الانتقالية المنشّطة لتزويد القوات الموحدة بالموارد المطلوبة، والتعجيل بمواءمة الرتب العسكرية، والانتهاه من إعادة نشر جنود المرحلة الأولى المتخرّجين، وبدء المرحلة الثانية دون تأخير.

47 - ومع ذلك، لم يُحرز أي تقدم مقارنة بالنقطتين المرجعيتين (ج) و (د). ويساورني القلق بشكل خاص من استمرار نقص التمويل والدعم السياسي لعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. فإعادة دمج المقاتلين السابقين في الحياة المدنية ومنعهم من العودة إلى صفوف الجماعات المسلحة أمرٌ ضروري لضمان سلام دائم في جنوب السودان. ولتجنب حدوث أزمة أمنية في المستقبل، أدعو الحكومة الانتقالية المنشّطة إلى تولي زمام العملية والتزامها بها من خلال تخصيص الموارد اللازمة لآليات ومؤسّسات التنفيذ. وأناشد الشركاء الإقليميين والدوليين على حد سواء لمساعدة الحكومة الانتقالية المنشّطة في هذا المجهود. ويساورني القلق أيضاً من عدم إحرار أي تقدم في ما يتعلق بجمع الأسلحة الثقيلة الطويلة والمتوسطة المدى

والتخلص منها، وكذلك من الأعداد الهائلة من الأسلحة التي لا تزال بأيدي المدنيين، بينما تستعد البلاد للانتخابات.

48 - إن تنفيذ الاتفاق المنشط يظل هو السبيل الوحيد لتحقيق سلام دائم في جنوب السودان. وسيُسهَم التقدم المُحرز مقارنة بالنقاط المرجعية الخمسة التي حددها مجلس الأمن في القرار 2577 (2021) في تنفيذ الاتفاق المنشط. وسيكون عمل الشبكة النسائية لقطاع الأمن الوطني وتعزيز الجنديات أمرين مهمين أيضاً في هذا الصدد. وأنا أعرب عن امتناني لسلطات جنوب السودان للدعم الذي قدمته إلى الأمانة العامة في إجراء التقييم، وأشجعها على تقديم تقارير إلى لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 2206 (2015) بشأن جنوب السودان، وفقاً للفقرة 6 من القرار 2633 (2022).

49 - وما زلت مقتنعاً بأن خارطة الطريق المتفق عليها في آب/أغسطس 2022 تتيح فرصة للأطراف لتجديد الالتزام بالتنفيذ الكامل والهادف للاتفاق المنشط باستخدام الجداول الزمنية الجديدة المتفق عليها. ومع أنه أُحرز بعض التقدم، فإنه يلزم عمل المزيد لضمان انتقال ناجح خلال الفترة الانتقالية الممتدة. وأنا أدعو الأطراف إلى زيادة جهودها والتزامها للإسراع بتنفيذ المهام غير المنجزة. وستظل المساعدة المستمرة من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية واللجنة المشتركة للرصد والتقييم المُعاد تشكيلها والشركاء الآخرين مساعدة حاسمة، لا سيما خلال عام 2023.